9

الموقف البريطاني من ضم تركيا الى الاتحاد الاوربي

م. د احمد حجي ابراهيم الريكاني

وزارة التربية اقليم كردستان– عراق

مديرية تربية العمادية - دهوك

المقدمة

سعت تركيا إلى إقامة علاقات وثيقة مع ما بدأ كمجتمع اقتصادي اوروبي منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، لاسيما وانها كانت دولة معزولة تماماً عن بيئتها الشرق اوسطية، اذ لم تتحسن علاقاتها مع الدول الاسلامية بسبب الارث الكمالي، ولم تتمكن من تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي لانها عضو في حلف شمال الاطلسي، لذا لم يبق لها سوى التوجه للغرب، ووقعت اول اتفاقية شراكة عام 1963، تبع ذلك توقيع بروتوكول إضافي في تشرين الثاني 1970 حدد القواعد الخاصة بالاتحاد الجمركي بين المجتمع الاقتصادي الأوروبي وتركيا، ومع ذلك، أعاقت التطورات السياسية في السبعينيات وأوائل ثمانينيات العلاقات بين تركيا والمجتمع الاوربي، لكن، عادت تركيا إلى الاهتمام بعضوية الجماعة الأوروبية خلال إدارة أوزال في منتصف الثمانينيات، وتقدمت بطلب رسمي للانضمام في عام 1987، وقد ركز هذا البحث على تلك الفترة من جهة والموقف البريطاني من انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي خلال فترة أوزال من جهة اخرى.

Abstract:

Turkey sought to establish close relations with what began as a European Economic Community since the late 1950s, especially since it was a country completely isolated from its Middle Eastern environment, as its relations with Islamic countries did not improve due to the Kemalist legacy, and it was unable to improve its relations with the Soviet Union because it was a member of NATO, so it had no choice but to turn to the West, and signed it's first partnership agreement in 1963, followed by the signing of an additional protocol in November 1970 that defined the rules for the customs union between the European Economic Community and Turkey, however, political developments that occured in

1970s and early 1980s hindered relations between Turkey and the European Community, but Turkey returned to its interest in membership in the European Community during the Ozal administration in the mid-1980s, and submitted an official application for membership in 1987. This paper focused on that period on the one hand and the British position on Turkey's accession to the European Union during the Ozal period on the other hand.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاوربي- تركيا- العلاقات الاوربية- التركية

المبحث الاول

العلاقات الاوربية التركية 1959- 1980

يعود تاريخ العلاقات التركية الأوروبية إلى عام 1959، فبعد عامين من توقيع معاهدة روما[1]، فتحت تركيا المحادثات[2]، لطلب الانضمام مع المجموعة الاوربية، وانتهت فترة المفاوضات التي دامت اربعة سنوات بتوقيع معاهدة أنقرة[3]، التي نصت على تسريع تنمية الاقتصاد التركي، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الاطراف المتعاقدة، وإعداد الجانبين لعضوية محتملة لتركيا في الجماعة الأوروبية[4].

كان للشراكة التركية هدفان رئيسيان، على الامد القريب عن طريق تقليص الفجوة بين اقتصاد تركيا واقتصاديات الدول الاعضاء في المجموعة الاوربية، في حين كانت تهدف على المدى البعيد الى الانضمام الى المجموعة، وهو ما يمثل هدفاً سياسياً، لذا نصت المعاهدة على ضرورة ضمان التحسن المستمر للظروف المعيشية في تركيا لتقليص التفاوت بين الطرفين، واعرب الطرفان عن عزمهما على الحاجة الى منح تركيا مساعدات اقتصادية من اجل تسهيل انضمام تركيا الى المجموعة الاوربية[5].

وتوضح اتفاقية الشراكة موقف تركيا في ضوء العضوية المحتملة من خلال الجملة الأولى في الديباجة، اذ بدأت الاتفاقية بتصميم الأطراف المتعاقدة على إقامة

روابط أوثق بين الشعب التركي والشعوب التي تجمعها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، في حين عززت المادة (28) من الاتفاقية المشاركة التركية في تكامل أوسع وأعمق، واشارت إلى أنه بمجرد قبول تركيا الكامل للالتزامات الناشئة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، يتعين على الأطراف المتعاقدة دراسة إمكانية انضمام تركيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية[6].

اشتملت الاتفاقية على ثلاث مراحل وهي المرحلة التحضيرية والمرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وتم تنفيذ المرحلة الاولى التي عدت سياسية من جانب الجماعة الاوربية، لان تركيا لم تكن مؤهلة للعضوية من الناحية الاقتصادية، اذ سمحت الجماعة بحرية مرور القوى العاملة التركية الى اوروبا بسبب ضرورة اعادة الاعمار، ولكن ومع تولي سليمان دميرل Suleyman Demirel[7]، السلطة عام 1965، بدأت حكومته تسعى لتخطي المرحلة الثانية من اجل تحقيق العضوية الكاملة في الجماعة الاقتصادية الاوربية، لذا قامت تركيا بزيادة صادراتها الزراعية[8]، اذ فرضت الجماعة الاقتصادية الاوربية حال دخول اتفاقية انقرة حيز التنفيذ حصصاً تجارية على تركيا تضمنت اكبر صادراتها الزراعية، وشملت تلك الحصص 12500 طن من التبغ و30000 كن من الزبيب و17000طن من البندق و13000طن من التين المجفف، وازدادت تلك الحصص عام 1966، وفق المادة الرابعة من البروتوكول المؤقت الملحق بالاتفاقية لتصبح 13615 طن من التبغ، و33000 طن من الزبيب، و14300 طن للتين المجفف، ثم شهدت تلك المواد ازدياداً عام 1967، وذلك لضمان تنفيذ المادة السادسة من البروتوكول التي تخول المجلس اتخاذ التدابير اللازمة من اجل مساعدة بيع المنتجات التركية الاخرى في اسواق الجماعة الاقتصادية الاوربية[9].

استفادت تركيا خلال تلك الفترة من التسهيلات والمساعدات المالية التي قدمتها المجموعة الاقتصادية الاوربية، بعد ان حدد التعريفات وحصص المنتجات التركية المصدرة، كما تم توفير قرض بقيمة 175 مليون وحدة نقدية أوروبية لتركيا من خلال البروتوكول المالي الأول، لذا كانت تلك الفترة الخالية من المشاكل تمامًا لارتباط تركيا بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبعد عقد مفاوضات جديدة، تم التوقيع على

البروتوكول الإضافي الذي يحدد قواعد وإجراءات الفترة الانتقالية في 23 تشرين الثاني 1970 في بروكسل ودخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في الاول من كانون الثاني 1973، ومن بين البنود التي نص عليها البروتوكول على بعض البنود المرتبطة بالاقتصاد التركي في أمور أساسية مثل حرية حركة العمالة، وحركة رأس المال، وتنسيق السياسات الاقتصادية، والمنافسة، والسياسة التجارية، والمساعدات الحكومية والمساعدات المالية[10].

شكل البروتوكول اعلاه نقطة تحول في العلاقات بين الاتحاد الاوربي وتركيا، اذ ادى الى خفض الحواجز التجارية التي فرضتها المجموعة الاوربية على اغلب الصادرات التركية دون تحرير متبادل من جانب تركيا، ولكن التجارة التركية التي شهدت نمواً سريعاً في اوائل سبعينات القرن العشرين توقفت عن التوسع بعد التوقيع واصبحت اكثر تقلباً، وهناك عدد من العوامل المسؤولة عن فشل تركيا في الاستفادة من عرض المجموعة الاوربية منها:

1. شكلت الاغذية والملابس والاحذية الواردات الاكبر الى اوربا، لكنها لم تكن مدرجة ضمن المنتجات التي طلبتها الجماعة الاوربية.
2. لم تكن الاسواق الاوربية تجتذب المنتجين والمستثمرين الاتراك.
3. ادى الغزو التركي لجزء من جزيرة قبرص[11]، في اعقاب الانقلاب الذي دعمته اليونان الى خلق حالة من عدم الارتياح في العلاقات التركية الاوربية[12].

بدأت العلاقات التركية الاوربية بالتدهور بحلول عام 1976، بعد ان توقفت الجماعة الاقتصادية الاوربية عن تنفيذ التزاماتها الخاصة بتطبيق حرية حركة العمالة، لذا جمدت تركيا جميع التزاماتها بقرار من جانب واحد[13]، بموجب الفقرة الستين من البروتوكول الاضافي[14].

تقدمت اليونان بطلب العضوية الكاملة في المجموعة الاوربية بعد فترة وجيزة من عودتها الى النظام الديمقراطي، لكن المجموعة الاوربية كانت مترددة في قبول العرض، لكنها وافقت على عضوية اليونان تشجيعاً منها للديمقراطية والاصلاح

الاقتصادي، وأصبحت اليونان عضواً كامل العضوية عام 1981، ومن المثير للاهتمام انه خلال العامين 1978- 1979، اقترحت الجماعة الاوربية ان تتقدم تركيا بطلب العضوية لكنها رفضت، بسبب الصراع الداخلي ومعارضة الحكومات الائتلافية[15]، وجاءت النتيجة لتشكل عقبة رئيسية امام تطلعات تركيا على المدى البعيد، لان استمرار احتلال شمال قبرص والنزاعات الاخرى ضمنت استخدام اليونان لحق النقض من اجل منع انضمام تركيا الى المجموعة الاوربية[16].

ساءت العلاقة بين المجموعة الاوربية وتركيا في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1980([17])، وتشير الوثائق البريطانية الى رئيس الوزراء التركي سليمان دمريل كان مستعداً لمنح القوات المسلحة حرية اكبر في المحافظات الخاضعة للأحكام العرفية، لأنه لا يعتمد على الاحزاب السياسية وقدرتها على اتخاذ التدابير للحد من مستوى العنف السياسي، ولم يكن للقوات المسلحة خيار سوى التدخل في النظام السياسي وهو ما تحقق على شكل انقلاب عسكري لاقى ترحيباً من الشعب التركي، لان التصور العام للشعب التركي هو ان افراد القوات المسلحة هم حراس الدستور واهم عامل لاستقرار البلاد[18].

قرر مجلس الامن القومي التركي حل جميع الاحزاب السياسية في تشرين الاول 1981، سعياً منه لتحقيق الاستقرار السياسي، مما دعا المفوضية الاوربية بالاشتراك مع النقض اليوناني بتأجيل البروتوكول المالي الرابع الذي تضمن تقديم مساعدات اقتصادية مباشرة الى تركيا، تبع ذلك قراراً في كانون الثاني 1982، نص على تعليق عمل اللجنة البرلمانية المشتركة، ولكن اعتبرت الجماعة الاوربية ان الديمقراطية عادت الى تركيا من خلال تنظيم الانتخابات العامة عام 1983، والانتخابات المحلية عام 1984، وان تلك تمثل الخطوات الاولى نحو تأسيس الديمقراطية البرلمانية في تركيا[19].

المبحث الثاني

العلاقات الاوربية- التركية خلال فترة حكم ترغوت اوزال(1983- 1993)

عادت تركيا الى الحكم الديمقراطي بعد ان حقق حزب الوطن الام[20]، الذي تأسس تحت قيادة ترغوت اوزال Turgut Ozal[21]، فوزاً في انتخابات عام 1983، واصبح اوزال رئيساً للوزراء بصفته زعيماً للحزب[22]، وعد اوزال شخصية حاسمة في انتقال تركيا الى نموذج التنمية الليبرالي الجديد، وجعل الاقتصاد من اولوياته حال توليه منصبه، فدعا الى تحديد سياسة خارجية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية لتركيا في فكرة تهدف الى التعاون الاقتصادي بين البلدان وشعر بأن الصداقات الشخصية بين زعماء البلاد لها اهمية في القضاء على النزاعات السياسية وتحسين العلاقات بين البلدان، وكان زعيماً قادراً على العمل على حل المشاكل وتحمل المبادرة ليعكس صورة ببلاده الى العالم الغربي[23].

تجلت اولى بوادر عودة الروابط الاوربية- التركية من خلال اللقاء الصحفي الذي اجرته صحيفة الامة Milliyet، مع وزيرة الخارجية البريطانية الليدي يونغ Lady Young، اذ تم طرح مسألة العلاقات التركية مع المجموعة الاوربية، والذي اجابت عنه بالقول: "ان علاقاتنا مع تركيا جيدة وتستند إلى الاحترام المتبادل، ونحن نشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومة تركيا على طريق العودة إلى الديمقراطية، وسعداء للغاية بإجراء الانتخابات العامة والانتخابات المحلية، وفي إطار هذا الفهم، تدعم حكومة بريطانيا إصدار البروتوكول المالي الرابع بالإضافة إلى بعض مساعدات المشاريع، ونأمل أن تؤدي التطورات الإيجابية الأخيرة في تركيا إلى تنشيط علاقاتكم مع المجموعة الأوروبية، لاسيما وان بريطانيا كانت تعارض كافة التدابير المتخذة ضد تركيا خلال فترة الحكم العسكري، لقد بذلنا الكثير من الجهود للحفاظ على تركيا داخل مجلس أوروبا، ونعتقد أن الحكومة التركية الجديدة سوف تولي اهتماما جادًا للقلق بشأن حقوق الإنسان في تركيا"[24].

اجتمع السيد أوزال في وقت لاحق مع السيدة مارغريت تاتشر Margaret Thatcher[25] وتناقشا حول مسألة إنشاء اتحاد جمركي، الا انها اضافت ان تركيا

ستكون خاسرة بما يصل إلى عدة مئات من الملايين من الدولارات سنويا، وان اتحاد جمركي خالص وبسيط لن يوفر اي فوائد للحصول على العضوية الكاملة، وان العضوية الكاملة هي التي تحقق توازن تركيا بين المكاسب والخسائر، واصرت بالقول: " ان النهج التدريجي هو النهج الصحيح .ولن يتسنى لنا الحكم على ما إذا كانت الظروف مناسبة لإجراء مفاوضات ناجحة إلا بعد التغلب على العديد من المشاكل"[26].

أشار السيد أوزال إلى احتمالات المعارضة اليونانية التي لا تنتهي.، وشدد على المصالح الحيوية التي ستعود على أوروبا من وجود تركيا مستقرة، في ظل التقلبات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، لأن شأن عضوية الجماعة أن تساهم بشكل حاسم في استقرار تركيا، لانها تمثل سوقا سريعة النمو لشركات الجماعة الأوروبية، وعقب السيد اوزال انه فهم الرسالة لكنه طلب تحقيق توازن تركيا، وانه من الضروري في المرحلة القادمة مساعدة تركيا لتعويضها[27].

في محاولة جادة لإعادة ضم تركيا الى المجموعة الاوربية، طلب وزير الخارجية التركي وحيد مليح خلف اوغلو Vahit Melih Halefoglu [28]، من السفير البريطاني في انقرة المشورة بصدد التعامل مع المجموعة الاوربية يذكر السفير البريطاني: "قلت له إنني فهمت أنه يقترح اتخاذ موقف متساهل، لاسيما وان بريطانيا تتطلع إلى علاقة بناءة ومتطورة بين تركيا والمجتمع الاوربي، وينبغي ألا يكون هناك أي اتهامات للماضي وأن يتعامل مع القضية اليونانية بهدوء، وانتقلت إلى مسألة تقديم طلب الانضمام، مكررا نفس الخط الذي اتبعته مع أوزال ولكن بتفصيل أكبر وقلت إن الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات ناجحة لم تتوفر الى الآن، ويتعين على الحكومة التركية أن تحاول النظر إلى القضية من منظور عواصم المجتمعات الأوروبية وليس من منظورها فقط، وهنا ينبغي على تركيا ان تتخذ المسار البطيء بسبب وجود العديد من المشاكل التي يتعين حلها، ومع حدوث ذلك، نأمل أن يتطور المناخ بين تركيا والمجتمع بطريقة تسمح بتناغم أوثق بين المصالح التركية ومصالح المجتمع الاوربي"[29].

تقدمت تركيا بطلب الانضمام الى المجموعة الاوربية خلال عام 1987، لكنها فوجئت برفض طلبها بعد قرار من البرلمان الاوربي بإدانة الابادة الارمنية[30]، وإدانة مذبحة قرية بينارجيك pınarcık، التي قام بها الانفصاليون الاكراد، مما دعا الرئيس كنعان ايفرين Kenan Evren [31]، الى مراجعة عضويتها في قوات الناتو NATO[32]، وعلل الرئيس موقفه بإن اي اشارة الى الإبادة الارمنية او وجود الاقلية الكردية سيشكل عاملاً مشجعاً للإرهاب والانفصالية، وعلق على ذلك بالقول: "لماذا لا تقولون طالما انكم قتلتم الأرمن، عليكم اعادة اراضيهم اليهم"[33].

القى الرئيس ايفرين خطاباً ذكر من خلاله، ان القرار الاوربي ضغط على عصب عدم الأمان لديه، لأنه مثل اغلبية الشعب التركي لا يمكنه قبول المسألتين الارمنية والكردية الا بأنها قضايا مضادة للدولة التركية، واضاف ان هناك قراراً مشابهاً من قبل البرلمان الاوربي مُرر عام 1981، لكن تم سحبه لاحقاً بضغط من الحكومة التركية، وان الاخيرة ستسعى مجدداً من اجل ان يقوم البرلمان التركي بسحب هذا القرار، محذراً بأنه ينبغي عدم النظر الى ان عضوية تركيا مضمونة في الناتو بل بأنها قد تفكر بسحب نفسها من التحالف[34].

وفي ذات السياق، ارسلت السفارة البريطانية خطاباً الى وزارة الخارجية ذكرت فيه ان المذبحة التي قام بها الارهابيون الأكراد في جنوب شرق تركيا ونتج عنها مقتل 30 قروياً تعد الاسوأ منذ عام 1980، وحث الخطاب على ان يقوم وزير الخارجية البريطاني بإرسال خطاباً الى وزير الخارجية التركي، واضاف ان: "كلا من الرئيس التركي ايفرين ووزير خارجيته خلف اوغلو يلقيان باللائمة على البرلمان الاوربي بصدد القرار المتعلق بالإبادة الارمنية، وان السفارة البريطانية في انقرة ترى انه من الافضل لو قام وزير الخارجية البريطاني بإرسال رسالة تعاطف الى خلف اوغلو، لاسيما وانه لم يقم اي من شركاءنا الاوربيين بإرسال مثل هذه الرسالة، وقد طلبت السفارة الامريكية من الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan [35]، بإرسال رسالة مشابهه على ان يتم ترك مسألة الناتو ومسألة البرلمان الاوربي جانباً"[36].

قام خلف اوغلو بطلب زيارة بريطانيا من اجل مناقشة اعادة طلب العضوية في المجموعة الاوربية، وتحدث السفير البريطاني في خطاب ارسله الى لندن بأن "طلب الجانب التركي يفتقر الى الواقعية، لانه يظن انه لا توجد اي عقبات امام طلب ضم تركيا الى المجموعة الاوربية، وان الامر لن يستغرق اكثر من سنتين من اجل اعلان انضمام تركيا الى المجموعة لاسيما مع وجود صناعة تركية تنافسية، في حين ان البلاد بحاجة الى تعزيز نظامها الديمقراطي وضمان حصول افرادها على كامل حقوقهم شرط من شروط عضوية المجموعة، ومع وجود الاقلية الكردية التي تفتقر الى المواطنة الكاملة مثلها مثل الاتراك ومع وجود المشكلة القبرصية فأن دول المجموعة لن توافق على الطلب"[37].

ذكر خلف اوغلو بعد زيارته لندن واستدعائه من قبل رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في لندن ان تركيا ترغب بتوثيق دعائمها مع الدول الغربية حالما ترتبط بجميع المؤسسات الاوربية على ان تكون عضوية المجموعة الاوربية اخر خطوة يمكن اتخاذها بهذا الصدد، واوضحت السيدة تاتشر: "ان ذلك طبيعي ومقبول لنا"، وعلق خلف اولو ان حكومته تثمن المساعدة البريطانية المقدمة الى تركيا، لكن المفاوضات المتعلقة بعضوية تركيا في المجموعة الاوربية قد تأخذ وقتاً طويلا، واوضحت السيدة تاتشر بدورها ان اسباب التأخير تتعلق بكلا الطرفين[38].

طالب خلف اوغلو من السفير البريطاني خلال الزيارة نفسها باستمرار على التطبيع مع المجموعة الاوربية طالما كانت عضويتها تأخذ وقتاً طويلاً، وعلق السفير البريطاني قائلاً: "اوافق على اهمية الاستمرار في عملية التطبيع في سياق اتفاقية المجموعة الاوربية وانوه انه سيكون من الصعب الحصول على ما يمكن من البروتوكول المالي، وسيكون من الافضل الاستمرار في المجالات الاخرى وانه السوق الاوربية ستكون مفتوحة اما تركيا في مجالات تصدير النسيج ومعجون الطماطم والزبيب[39].

اعربت تركيا عن خيبة املها بعد ان رفض طلب الانضمام الى المجموعة الاوربية رغم وجود بعض العناصر الإيجابية فيه. وعلى وجه الخصوص، في الوقت

الذي كانوا يأملون فيه تحديد موعد محدد لبدء مفاوضات الانضمام، اذ تضمن التقرير من جهة إشارات غير مناسبة إلى مشاكل الأقليات في تركيا، والعلاقات التركية اليونانية، وقبرص، التي تعد قضايا حساسة في تركيا، في حين أكد التقرير من جهة اخرى أهلية تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية وانها موضع ترحيب، ولكن هناك حاجة إلى عناصر أخرى لتشجيع تركيا على الاستجابة الإيجابية للتقرير، وعلل التقرير بأن انشغال المجموعة الأوروبية باستكمال السوق الموحدة مما جعل من الصعب تحديد موعد للمفاوضات، لكنه حدد ان تلك المفاوضات لن تبدأ قبل عام 1992[40].

التقى وزير الخارجية البريطاني مع رئيس الخارجية اليوناني من جهة ونظيره التركي من جهة اخرى في مدينة دبلن خلال اجتماع المجلس الاوربي خلال المدة (25-26 حزيران)، بعد ان ناقش المجلس الأوروبي المسألة القبرصية في ضوء المأزق الذي وصل إليه الحوار بين الطرفين، اذ اعرب المجلس الأوروبي عن قلقه العميق إزاء الوضع، وهو يؤكد دعمه لوحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما اكد المجلس أن مشكلة قبرص تؤثر على العلاقات بين تركيا وأوروبا، وشدد على ضرورة القضاء الفوري على العقبات التي تحول دون مواصلة المحادثات الفعالة بين الطرفين بهدف إيجاد حل عادل وقابل للتطبيق لمسألة قبرص على أساس القرار 90/649 الصادر عن مجلس الأمن[41]، وخلال نفس الاجتماع في مبادرة لتحقيق التوازن بين الطرفين، وقد قام الجانب البريطاني بإقناع اليونانيين بالموافقة على بيان بشأن قبرص التي تؤثر على العلاقات بين المجموعة الاوربية وتركيا، لطمأنها بأن بريطانيا ملتزمة بتعزيز اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاوربية[42].

بذلت بريطانيا جهوداً من اجل تقريب وجهات النظر بين الحكومة التركية والمجموعة الاوربية لاسيما بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، ففي مكالمة هاتفية قام بها السفير التركي مع رئيس قسم جونب اوربا، استعرض الطرفان العلاقات الثنائية بين الطرفين واوضح الجانب البريطاني ان تلك الفترة تصميماً من جانبهم على تنشيط العلاقات بين المجموعة الاوربية وتركيا للتعجيل بإطلاق المساعدات المالية[43].

وافقت بريطانيا على زيارة وزير الدولة التركي كامران اينان Kamran Inan([44])،الى لدن خلال يومي 11- 12 شباط، وكان الغرض من الزيارة مناقشة العلاقات الثنائية بين الطرفين وممارسة الضغط في موضوع تنفيذ حزمة التعاون بين الجانبين، فضلا عن مناقشة افضل السبل الكفيلة برفع حق النقض عن البروتوكول الرابع الموقع بين تركيا والمجموعة الاوربية([45]).

اوضح اينان خلال جولة من النقاشات خلال زيارته ان تركيا قامت بطلب عضوية المجموعة الأوروبية في العام 1987 وما زالت عازمة على الانضمام، وقد خلص رأي المفوضية حينها إلى أن الطلب سابق لأوانه، لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية الانضمام في وقت لاحق، اذ لم تؤيد أي من الدول الاثنتي عشرة عضوية تركيا، ولكن جميعها باستثناء اليونان كانت مستعدة لدعم مقترحات المفوضية لتعزيز العلاقات بين المجموعة الاوربية وتركيا([46]).

وعلق الجانب البريطاني انه يدعم المقترحات القاضية بتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا (استكمال الاتحاد الجمركي، وتعزيز التعاون الصناعي/التكنولوجي، وإلغاء حظر البروتوكول المالي الرابع، وتعزيز الروابط السياسية/الثقافية)، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في إقناع اليونانيين بإلغاء حظر البروتوكول المالي الرابع (الذي تبلغ قيمته 600 مليون يورو على مدى خمس سنوات) والذي ربطوه بسحب القوات التركية من شمال قبرص. وقد أقام الهولنديون والفرنسيون والإيطاليون والألمان الآن رابطاً غير رسمي بين إلغاء حظر البروتوكول المالي الرابع ، والقرض المالي الى اليونان بقيمة 2.2 مليار يورو لاسيما واننا وعدنا اليونان بالفعل بدعمنا لقرضها، وان الجانب البريطاني يسعى الى تسوية العلاقات اليونانية التركية لتجنب تداعيات اخرى، فقد يسعى اليونانيون إلى استبعاد الأتراك من "التعاون الأفقي" المتمثل بالتعاون الإقليمي والبيئي في المجتمع المتوسطي الجديد([47]).

تولت بريطانيا رئاسة المجموعة الاوربية في تشرين الثاني 1992، واتفق مجلس الشراكة بين المفوضية الأوروبية وتركيا على ترتيبات لتعزيز الحوار السياسي، وانعقد أول اجتماع وزاري ثلاثي بين المفوضية الأوروبية وتركيا في ايار 1993،

بحضور وزير الخارجية، تم التأكيد خلالها على الالتزام بالاتحاد الجمركي والاتفاق على برنامج عمل لتحقيق ذلك حتى 1995، وعلقت الحكومة البريطانية: "ان تصريح الحكومة التركية بأنها ستحتاج إلى 3 مليارات دولار للتعويض عن التكيف الاقتصادي خلال الانتقال إلى الاتحاد الجمركي و3 مليارات دولار أخرى للتعويض عن الأموال المجتمعية التي جمدتها اليونان، وهو ما عد أمر غير واقعي، وان تحقيق الاتحاد الجمركي في عام 1995 أمر غير واقعي بالمثل، ولكن تركيا تولي أهمية كبيرة لذلك، وينبغي لنا أن نستمر في التأكيد على دعمنا للتحرك المبكر نحو ذلك، وسوف ينطوي ذلك على تكاليف قليلة بالنسبة للمملكة المتحدة (على افتراض أن حزمة "التعويض" سوف يتم الوفاء بها)، ولن يفتح الباب على مصراعيه أمام العضوية، لكن ذلك يزيد من الفرص أمام الشركات البريطانية في السوق التركية سريعة النمو"([48]).

الخاتمة

يمكن تحديد طلب تركيا للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي عام 1987 باعتباره إحدى تلك الخطوات المهمة فقد اختارت تركيا تنشيط علاقاتها المقطوعة مع شركائها الأوروبيين في العقود السابقة، ورغم أن نظام الشراكة كان قائم بالفعل بين الطرفين بموجب اتفاقية أنقرة، الا ان ذلك كان غير مرضٍ و اختارت حكومة أوزال المسار البديل المتمثل في العضوية لإثراء علاقة الشراكة مع بعد الانضمام.

اعتقد تورغوت أوزال أن المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية لتركيا لن تتحقق بشكل فعال إلا من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان على يقين تام من أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ستتحول إلى مثال يمكن تحقيقه على المدى البعيد، بعد أن تشهد تركيا تقدما كبيرا في ديمقراطيتها واقتصادها.

توفي تورغوت أوزال قبل أن يعلم بالقرار النهائي للاتحاد الأوروبي بشأن طلب حكومته العضوية الكاملة، . فقد أهمل الاتحاد الأوروبي طلب تركيا لأكثر من عشر سنوات، ولم يوضح قراره النهائي بشأن تركيا إلا بمنحها صفة الدولة المرشحة عام

1999، ومن الجدير بالذكر أنه كان من المستحيل على تركيا أن تمنح ترشيح الاتحاد الأوروبي دون طلب أوزال العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي عام 1987، بسبب تغير مناخ السياسة الدولية والأوروبية، ورغم التقدم المحدود الذي تحقق في هذا المجال حتى وفاة تورغوت أوزال، نلاحظ انه تمت الاستفادة من ميزة معرفة التطورات اللاحقة في السياسة التركية مما اثر على تطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في العقود التالية.

الهوامش:

(1) **معاهدة روما 1957:** هي المعاهدة التي تم بموجبها توحيد المجموعة الاوربية للطاقة الذرية والمجموعة الاقتصادية الاوربية الخاصة بالفحم والصلب من اجل تعميق التكامل في اوروبا بعد ان كانت المجموعتان مستقلتان عن بعضهما البعض، بعد ان ساد الاعتقاد انه يمكن ان تكون الطاقة الذرية مصدرا جديداً للطاقة لاسيما مع امكانية انتاجها محلياً في اوروبا فضلا عن كونها رخيصة نسبياً بالتزامن مع نضوب احتياطات الفحم في القارة واستقلال المستعمرات الاوربية السابقة الغنية بالنفط. ينظر:

Lucia Vallecillo Graziatti, the treaty of Rome EEC and EURATOM 1957, ABC research alert Journal, vol. 5, no. 3, 2017,pp. 20- 21.

(2) لم يكن طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية مصادفة، بل جاء بعد أن تقدمت اليونان بطلب الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1959، لأن تركيا لم تكن تريد أن تحظى اليونان بميزة على الساحة الدولية خلال التعامل مع النزاعات بين البلدين، فضلاً عن ذلك فإن الاتفاق من شأنه أن يظهر التزام تركيا بالنظام السياسي العلماني الموجه نحو الغرب، وأن يوفر إطاراً للبلاد للعمل نحو التقارب مع أوروبا الغربية على المدى الطويل. ينظر:

Adem Y. Elveren and Muhsin Kar, Turkey’s Economic Integration into the EU Challenges and Opportunities, working

paper No 2005-10, Department of economics working paper series, university of Utah, Salt lake city, 2005,p.5

(3) **معاهدة انقرة 1963:** معاهدة عقدت بين تركيا والسوق الاوربية المشتركة في 12 ايلول، ودخلت حيز التنفيذ في الاول من كانون الاول 1964، بعد مفاوضات دامت اربعة سنوات، وهدفت الى منح تركيا كامل العضوية في السوق الاوربية، وقد شهدت تركيا خلال فترة المفاوضات اقلاب عسكري عام 1960، تم اثره تعليق اعمال البرلمان لمدة ثمانية عشر شهراً. ينظر:

Ali Aybey, Turkey and the European union relations a historical assessment, Ankara Avrups calismalari dergisi, vol. 4, no. 1, 2004, p.22.

(4) Meltem Muftuler, The impact of external factors on internal transformation: Turkish structural adjustment process and the European Community, Doctoral thesis, Temple university, Philadelphia, 1992, pp. 3-4.

(5) Gian Paolo Papa, Turkey- EEC relations 1963- 1977, head of the Ankara office commission of European communities, Ankara, 1977, pp. 2-3.

(6) Sebil Mehter and Ileana Tache, Five decades pledge for Turkey Ankara agreement and beyond, Journal of smart economic growth, vol.2, no.4, 2017, pp.69- 70.

(7) **سليمان ديميرل (1924- 2015):** الرئيس التركي التاسع، بعد ان شغل منصب رئيس الوزراء لمدة اثنى عشر عاماً، وقد تولى منصب رئيس الجمهورية قبل تقاعده عام 2000، تعزى اليه عملية التحول الديمقراطي في تركيا، وكان يحذر من الحلول السريعة التي تؤدي الى الانقسام بدل الوحدة، وكان يعتقد ان تحسين مؤسسات الدولة

وممارساتها هو السبيل الاكثر فعالية للمساهمة في تحقيق هدف التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط. ينظر:

Nıgar Goksel, Turkey and democratization in the middle east a tpq exclusive interview with Suleyman Demeril, Turkish policy quarterly, vol 4, no.4, 2005, p.13.

(8) Ali Aybey, op., cit, p.22.

(9) Gian Paolo Papa, op., cit, p.8 .

(10) Ismail Akturk, the relations of Turkey and the European union and the developments in the customs union, İktisadi ve idari Bilimler Fakültesi Degisi, S.2 (Guz), s. 1-7, Suleyman Dem'rel unversitesi, 1997, p. 3.

(11) تأسست قبرص الحديثة عام 1960، وتم انشاء مؤسسة السيادة المشتركة لضمان السلام والتعاون بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية، وتم منح الاقلية القبرصية التركية حقوقاً استثنائياً وفق القانون الموضوع، واقرت قبرص بحق ثلاث قوى ضامنة لها وهي المملكة المتحدة واليونان وتركيا وفق معاهدات ابرمت لضمان التوازن السياسي بين المجتمعين، وبحلول منتصف 1963، بدأت الآلية الدستورية بالانهيار تحت ضغط المصالح السياسية المتنافسة بين القبرصيين اليونانيين والاتراك، مما ادى الى اندلاع العنف الطائفي والاشتباكات بين الطرفين لذا تدخلت القوات البريطانية واقامت ما سمي بالخط الاخضر لتقسيم العاصمة وتوفير الطرق لقوات حفظ السلام، لكن ذلك لم يمنع تجدد الاشتباكات فقامت القوات التركية بقصف الوحدات العسكرية القبرصية اليونانية المتمركزة حول الجيوب القبرصية التركية، وفي المدة 1964-1974، بدأت حكومة اليونان الدكتاتورية بتحقيق طموحاتها لتحقيق الوحدة القبرصية، وبسبب مخاوف الشعب القبرصي من التردي الاقتصادي، اتحدت قبرص اليونانية مع اليونان، اقام بعدها مسؤولوا الامم المتحدة محادثات بين الطوائف استمرت حتى عام

1974، عندما فشلت كل المحادثات وقامت تركيا باحتلال قبرص التركية لحماية رعاياها. ينظر:

Gergely Kalotsa, The 1974 Turkish invasion in Cyprus, University of Pannonia, Veszprem, 2012,pp. 57- 58.

(12) Hadi Salehi Esfahani, Fatal AttractionTurkey's Troubled Relationship with the European Union, University of Illinois, Urabana, 2003, p.5.

(13) اعتمدت جهود الاتحاد الاوربي لإحداث التغيير في تركيا او تمديها على القدرة على ممارسة النفوذ من خلال التأديب الضمني، حيث يمكن لوعد عضوية الاتحاد الاوربي ان يحفز التغيير ويشجع الاعضاء المحتملين على التصرف بطرق تعمل على استقرار وتعزيز جوهر الاتحاد الاوربي، ولكن حالة هذا الترابط ضعيف في حالة تركيا، حيث يجد الاتحاد الأوروبي صعوبة في الضغط على تركيا نحو التغيير بسبب التصور التركي بأن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى تركيا بقدر ما تريد تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني ضمناً أن تركيا تختلف عن المرشحين الآخرين ويجب التعامل معها باعتبارها حالة خاصة. ينظر:

Pinar Tank, Turkey as a special case for theEU will the Generals retreat from the politics?, SAGE publications, vol. 32, no. 2, 2001, p. 223.

(14) Hadi Salehi Esfahani,op,. cit, p. 7.

(15) من جهة اخرى بدأ المشهد العالمي يتغير بسرعة مع نهاية الحرب الباردة والغزو السوفيتي لأفغانستان والثورة الايرانية، مما ادى الى اعادة تقييم تركيا فينظر الغرب، وكان ذلك واضحاً في البيان الختامي لقمة جوادالوب علم 1979، اذ اجتمع القادة الفرنسيون والبريطانيون والالمان والامريكيون لمناقشة مستقبل الشرق الاوسط في اعقاب الثورة الايرانية وتقرر تقديم المساعدة الاقتصادية لتركيا، وتم بالفعل تقديم

البروتوكول الرابع بقيمة 600 مليون يورو في تموز 1980، الا ان ذلك لم يكن كافياً لإحياء العلاقات بين الطرفين. ينظر:

Senem Aydin Duzgit and Nathalie Tocci, Turkey and the European union, Macmillan publishers, London, 2005, p. 14.

(16) Hadi Salehi Esfahani, op., cit, p. 7.

(17) في السادس من ايلول 1980، نظم حزب الانقاذ الوطني بزعامة نجم الدين اربكان مظاهرة في مدينة قونيا، وسار المتظاهرون وهم يرتدون ملابس على الطراز العثماني ويحملون اعلام خضراء تحمل رموزاً اسلامية، وبعد ذلك بستة ايام استولت القوات العسكرية التركية بقيادة الجنرال كنعان ايفرين على السلطة للحد من التوتر الاجتماعي. ينظر:

Khash Hemmati Turkey post 1980 coup D'état the rise the fall and the emergence of political Islam, Illumine Journal, vol. 12, no. 1, 2013, p. 60

(18) FCO 9/3064, Turkish Armed Forces, from Ankara Embassy by Baunault to Foreign & Commonwealth Office, 22 January 1980.

(19) Ali Aybey, op., cit, p. 25

(20) **حزب الوطن الام**: حزب تركي اعلن نفسه كائتلاف محافظ وطني عام 1983، تمتع بفلسفة غنية تستند الى الثورة الفرنسية وفهم الحداثة الجذرية التي تشرع المؤسسات الاقتصادية والسياسية مثل الدول القومية والرأسمالية التي تمضي قدماً غي حركات التحديث الكمالية بعد ان تأثرت بحركات مختلفة من الغرب وخلقت توليفة اثرت ايجابيا على الحزب. ينظر:

Onur Kulac and others, Conservatism and Turkey: Case of Motherland Party, Mediterranean Journal of Social Sciences Journal, vol. 5, no. 7, 2014, p. 551.

[21] **ترغوت اوزال (1927- 1993):** سياسي تركي وصاحب ايديولوجية الاوزالية التي تعد مزيج من التغريب التكنولوجي والثقافة التركية والاسلامية، تولى منصب نائب رئيس الوزراء (1979- 1983)، ورئي الوزراء (1983- 1989)، ورئيس الجمهورية (1990- 1993)، حدد اوزال مسيرة بلاده لتكون ديمقراطية، غربية واسلامية تركية، رغب بإنشاء مجتمع صناعي في تركيا الزراعية وشرع في برنامج التحرير الاقتصادي على غرار برامج رونالد ريغان ومارجريت تاتشر. ينظر:

Veronika Valer'evna Pronin, Ozalism: Successes and Contradictions of Turkish Neoliberalism, Professional competencies for international university education, vol. 9, no. 2, 2021, p1.

[22] Seven Erdogan, the role of Turgut Ozal in Turkey's application to the European Union for full membership in 1987, IMGELEM Journal, vol. 3, no. 5, 2019,P. 241.

[23] Senem Eray, the role of Turgut Ozal in Turkish foreign and economic policy during 1983- 1993, Social science studies Journal, vol. 4, no. 28, 2018, p. 6623.

[24] FCO.9/ 4884, British Embassy in Ankara to Mr. dan, Milliyet interview with Lady Young, 21 May 1984, p.27 , file no. WST 020/4 .

[25] **مارغريت تاتشر (1925- 2013):** سياسية بريطانية ولدت من الطبقة الوسطى، عادت جذور حياتها السياسية وافكارها الاساسية الى طفولتها، درست الكيمياء في جامعة اكسفورد واصبحت رئيسة لجمعية المحافظين في الجامعة، واستقرت في العمل السياسي عام 1945، اعتنقت مارغريت تاتشر ما اسمته الارثوذكسية السائدة وعينها ماكميلان وزيرة مساعدة لها، واصبحت وزيرة للتعليم عام 1970، واصبحت رئيسة

وزراء لبريطانيا لنكون اول امرأة تتقلد هذا المنصب في السنوات 1979- 1990. ينظر:

The Commanding Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, Heights: the Battle Between Government & the Marketplace That Is Remaking the Modern World, free press publication, New york, 1999, pp. 105- 113.

(26) FCO. WST 020/3, From Ankara to FCO, tel. no. 425, My tel. no. 4242 meeting woith Ozal Turkey/ Ec, 8 eptember 1986.

(27) Ibid.

(28) **وحيد مليح خلف اوغلو (1919- 2017)**: سياسي تركي ولد في مدينة انطاكيا، تخرج من مدرسة انقرة للعلوم السياسية، ودخل الحياة السياسية، فأصبح عضو في البرلمان وتقلد منصب سفير ثم وزيراً للخارجية، بدأ عمله الدبلوماسي عام 1943، بعد ان شغل منصب ضابط مبتدئ في وزارة الخارجية .بدأ العمل كموظف محترف مرشح في القسم .عمل موظفاً في السفارات في فيينا وموسكو ولندن، ومديراً عاماً للإدارة السياسية بوزارة الخارجية، ونائباً أول للأمين العام للشؤون السياسية .عمل سفيراً في بيروت والكويت وموسكو ولاهاي وبون. ينظر:

Vahit Melih Halefoglu kimdir, Kimoneo, 12 Ocak 2020. https://www.kimoneo.com

(29) FCO 9/ 5512, WST 020/8, from Ankara to FCO, tel. no. 428, 10 September 1986.

(30) **الابادة الارمنية (19133- 1916):** عد الارمن مواطنون من الدرجة الثانية في الامبراطورية العثمانية، ومع انتشار الفكر الدستوري في اوربا خلال القرن التاسع عشر بدأ بعض الارمن بالمطالبة بحق الحماية من المسؤولين الحكوميين الفاسدين والضرائب المتحيزة، لكنهم لم يحصلوا على ذلك بسبب توقيع معاهدة برلين التي كلفت

الروس بحمايتهم، اذ ان وجود القوات الروسية في المنطقة كان يثير قلق بريطانيا العظمى وغيرها من القوى الاوربية التي ارادت قمع التوسع الروسي، وقد استمر الارمن العثمانيون في الاحتجاج على القوانين التمييزية في عهد عبد الحميد الثاني الذي رد على احتجاجاتهم بالمذابح التي عرفت بالمذابح الحميدية (1894- 1896)، وعندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الاولى وهزمت على يد روسيا اصبح الارمن كبش فداء للخسائر العسكرية فقد قام زعماء جمعية الاتحاد والترقي التي حكمت تركيا بعد الحرب بالقبض على الزعماء المدنيين الارمن والمثقفين والاطباء ورجال الاعمال وقتلهم، كما اصدروا الاوامر عن طريق التلغراف بجمع النساء والاطفال وتحميلهم في القطارات المتجهة الى الصحراء السورية ومع قلة الطعام لم يكن لدى النساء والاطفال سوى القليل من الامل على قيد الحياة، اذ كان رجال الدرك الاتراك يعذبون النساء الارمنيات بشكل منظم كما تم اختطاف بعضهم وبيعهم، مما دعا العرب وبعض الاسر التركية ممن تعاطفوا معهم بإنقاذ بعضهم، وفي غضون اشهر امتلأ نهر دجلة بجثث النساء والاطفال الارمن مما ادى الى تلوثه وانتشار الامراض، وتم طرد اخر المتبقين على يد مصطفى كمال اتاتورك في عام 1923، اذلقي مليون ونصف المليون شخص مصرعه وفقدوا ممتلكاتهم . ينظر:

Sara Cohin, A brief history of the Armenian genocide, Social education Journal, vol. 69, no.6, 2005,PP. 335- 337.

(31) **كنعان ايفرين (1917- 2015):** عسكري تركي ومهندس الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980، اصبح رئيساً للجمهورية عام 1982، قام بأول زيارة الى انكلترا عام 1988، من اجل مناقشة ضم تركيا للمجموعة الاوربية والعلاقات بين البلدين وتطورات قبرص، ولزيارته اهمية كبيرة في العلاقات الانجلو تركية. ينظر:

Asil Kaya, State visit of the president of the republic ofTurkey Kenan Evren to Britain 12- 15 July 1988, Journal of Ango-Turkish relations, vol. 4, no.2, 2023, p.1.

(32) **حلف الناتو:** وهو منظمة حلف شمال الاطلسي ، تأسس عام 1949 من قبل الولايات المتحدة وضم اضافة لها عدد من دول اوربا الغربية وتركيا، وشكل الحلف استجابة من جانب الولايات المتحدة للقضايا الأمنية في أوروبا الغربية ومنطقة شمال الأطلسي، في الوقت الذي كانت فيه تركيا تواجه تهديدًا خطيرا من الاتحاد السوفييتي، وقد ساهمت محاولات تركيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في تشكيل سياساتها الأمنية وكذلك علاقاتها مع بقية العالم، يمكن اعتبار عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي حلاً لمشاكلها الأمنية، وقد يقال ايضاً إن السبب الرئيسي وراء هذه السياسة كان استمرار سياسات التغريب والتحديث، اذ كان العامل الواضح قصير الأمد وراء الرغبة التركية هو التهديد السوفييتي. ولكن في الوقت نفسه، لعبت التطلعات الإيديولوجية إلى أن تصبح جزءًا لا يتجزأ - على الأقل من حيث التحالف العسكري الغربي دورا في قرار تركيا. يتظر:

Abdul Kadır Baharcıcek, Turkish bids for membership, Journal of Academic approaches, vol.1, no.1, 2010, p. 57.

(33) FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from Ankara to FCO, tel. no. 198, our telno. 195 president Evren and Nato, 25 June 1987.

(34) FCO9/ 5820, WST 020/ 3, Ibid.

(35) **رونالد ريغان (1911- 2004)**: الرئيس الاربعين في الولايات المتحدة، تقلد منصب الرئيس في دورتين متتاليتين (1981- 1989)، في عام 1966 بدأ مسيرته في الخدمة العامة بانتخابه حاكماً لولاية كاليفورنيا بفارق مليون صوت تقريباً، واصبح رئيساً لجمعية حكام الجمهوريين في عام 1969. وانتُخب لفترة ثانية حاكماً لولاية كاليفورنيا في عام 1970. وبعد أن أكمل فترة ولايته الثانية، بدأ برنامجاً إذاعياً وطنياً للتعليق وكتب في عمودً صحفياً، كما تولى جدولاً طويلاً من المحاضرات، حيث تحدث إلى جماعات مدنية وتجارية وسياسية. وفي الفترة 1974-1975 عمل كعضو في اللجنة الرئاسية التي تحقق في وكالة المخابرات المركزية، في نوفمبر 1975 أعلن ترشحه لمنصب الرئاسة عام 1976. خسر بفارق ضئيل، لكنه خاض حملة قوية لصالح

الحزب الجمهوري ولصالح عشرات المرشحين المحليين في عام 1976. بعد الانتخابات، جدد برنامجه التعليقي الإذاعي وعموده الصحفي وجدول خطاباته الوطنية. أصبح عضوًا في مجلس إدارة لجنة الخطر الحاضر وأسس منظمة "مواطنون من أجل الجمهورية". في انتخابات عام 1978، خاض حملة لصالح 86 مرشح، وفي نوفمبر 1979 أعلن رونالد ريغان ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة لعام 1980. وفي المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في تموز 1980 تم ترشيحه بالإجماع في الجولة الأولى. وفي 4 تشرين الثاني 1980، انتُخب رونالد ريجان لرئاسة الولايات المتحدة بأغلبية 489 صوتًا مقابل 49، وفي 20 كانون الاول 1981، أدى اليمين الدستورية كرئيس الولايات المتحدة، وقد حصل السيد ريغان على عدد من الجوائز، بما في ذلك: الجائزة الوطنية الإنسانية من المؤتمر الوطني للمسيحيين واليهود؛ وجائزة "شعلة الحياة" لمدينة الأمل للخدمة الإنسانية؛ وجائزة هوراشيو ألجر؛ وجائزة نقابة الصحفيين الأمريكية؛ وجوائز مؤسسة الحريات؛ وجائزة الأمريكي المتميز من قاعة مشاهير مؤسسة كرة القدم الوطنية؛ وقاعة مشاهير الوطنيين الأمريكيين؛ وميدالية الشجاعة لدولة إسرائيل. ينظر:

CIA RDP90- 00552R000505360001-3, bIography of president Ronald Reagan, approved for release 24 August 2010.

(36)FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from D. M. Lawrence, to the secretary of state, Kurdish terrorist massacre in south east Turkey, 24 June 1987.

(37) FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from Ankara to FCOLN, tel.no. 131125z, Turkish foeign minister visit, 5 July 1987.

(38)FCO9/ 5820, WST 020/ 3, 10 Downing street, to FCO. Ankara, prime minister’s meeting with foreign minster of Turkey, 8 July, 1987.

(39) FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from FCO., to DESKBY 090500Z Ankara, calls on the secretary of state by the Turkish foreign minister, 13 July 1987.

(40) FCO 9/ 6991, WST 020/2, from Ankara to FCO, tel. no. 0915, Call on secretary of state by Turkish deputy prime minister, 22 January 1990.

(41) FCO 9/ 6991, WST 020/2, from Dublin to FCO, tel.no. 557, European council about Cyprus, 26 June 1990.

(42) FCO 9/ 6691, WST 020/2, D C A Madden to PS/ Mr Maude, NATO summit possible bilateral with Turkish foreign minister, 27 June 1990.

(43) FCO 9/ 7510, WST 020/2,from D C A Madden southern European department to FCO., call by the Turkish ambassador, 25 January 1991.

(44) **كامران اينان (1929- 2015):** زعيم قبلي كردي دخل المجال الدبلوماسي عام 1973، رغم اهتمامه بالمؤسسات التركية الا انه كان يتمتع بخبرة طويلة الامد بالمجلس البرلماني الاوربي، ويجيد اللغة الانكليزية بامتياز وهو يتمتع بآراء مهمة وقيمة وهو ما جعله يشغل منصب وزير الدولة الذي يعد اعلى من المناصب الوزارية الاخرى. ينظر:

FCO 9/ 7510,WST 020/1 from Ankara to FCO., tel.no. 088, Turkey/ EC summary, 7 February 1991, p1.

(45) FCO.9/ 7510, WAT 020/1, Ibid.

(46) FCO. 9/ 7510,WST 020/1, from D C A Madden southern European department to FCO, call on Mr Garel Jones by Turkısh mınıster Inan, 11 February 1991, p. 3.

(47) FCO 9/ 7510, WST 020/1, Ibid, p.2.

(48) FCO., Foreign and commonwealth office, Prime minister's bilateral during NATO ummit with Turkey's prime minster, EC/ Turkey, London, 6 January 1994, p.8.

المصادر والمراجع

اولاً. الوثائق البريطانية

1. FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from D. M. Lawrence, to the secretary of state, Kurdish terrorist massacre in south east Turkey, 24 June 1987.
2. FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from Ankara to FCOLN, tel.no. 131125z, Turkish foeign minister visit, 5 July 1987.
3. FCO9/ 5820, WST 020/ 3, 10 Downing street, to FCO. Ankara, prime minister's meeting with foreign minister of Turkey, 8 July, 1987.
4. FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from FCO., to DESKBY 090500Z Ankara, calls on the secretary of state by the Turkish foreign minister, 13 July 1987.
5. FCO 9/ 6991, WST 020/2, from Ankara to FCO, tel. no. 0915, Call on secretary of state by Turkish deputy prime minister, 22 January 1990.
6. FCO 9/ 6991, WST 020/2, from Dublin to FCO, tel.no. 557, European council about Cyprus, 26 June 1990.

7. FCO 9/ 6691, WST 020/2, D C A Madden to PS/ Mr Maude, NATO summit possible bilateral with Turkish foreign minister, 27 June 1990.
8. FCO 9/ 7510, WST 020/2,from D C A Madden southern European department to FCO., call by the Turkish ambassador, 25 January 1991.
9. FCO 9/ 7510,WST 020/1 from Ankara to FCO., tel.no. 088, Turkey/ EC summary, 7 February 1991.
10. FCO. 9/ 7510,WST 020/1, from D C A Madden southern European department to FCO, call on Mr Garel Jones by Turkısh mınıster Inan, 11 February 1991.
11. FCO., Foreign and commonwealth office, Prime minister's bilateral during NATO ummit with Turkey's prime minster, EC/ Turkey, London, 6 January 1994.
12. FCO9/ 5820, WST 020/ 3, from Ankara to FCO, tel. no. 198, our telno. 195 president Evren and Nato, 25 June 1987.
13. FCO 9/ 5512, WST 020/8, from Ankara to FCO, tel. no. 428, 10 September 1986.
14. FCO. WST 020/3, From Ankara to FCO, tel. no. 425, My tel. no. 4242 meeting woith Ozal Turkey/ Ec, 8 September 1986.
15. FCO.9/ 4884, WST 020/4 , British Embassy in Ankara to Mr. dan, Milliyet interview with Lady Young, 21 May 1984.

16. FCO 9/3064, Turkish Armed Forces, from Ankara Embassy by Baunault to Foreign & Commonwealth Office, 22 January 1980.

ثانياً. الوثائق الامريكية

1. CIA RDP90- 00552R000505360001-3, bIography of president Ronald Reagan, approved for release 24 August 2010.

ثالثاً. الكتب الاجنبية:

1. Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, The Commanding Heights: the Battle Between Government & the Marketplace That Is Remaking the Modern World, free press publication, New york, 1999.
2. Senem Aydin Duzgit and Nathalie Tocci, Turkey and the European union, Macmillan publishers, London, 2005.
3. Fakültesi Degisi, S.2 (Guz), s. 1-7, Suleyman Dem’rel unversitesi, 1997.
4. Gergely Kalotsa, The 1974 Turkish invasion in Cyprus, University of Pannonia, Veszprem, 2012.
5. Hadi Salehi Esfahani, Fatal AttractionTurkey's Troubled Relationship with the European Union, University of Illinois, Urabana, 2003.
6. Gian Paolo Papa, Turkey- EEC relations 1963- 1977, head of the Ankara office commission of European communities, Ankara, 1977.

7. Adem Y. Elveren and Muhsin Kar, Turkey's Economic Integration into the EU Challenges and Opportunities, working paper No 2005-10, Department of economics working paper series, university of Utah, Salt lake city, 2005.

رابعاً. الاطاريح والرسائل الاجنبية

1. Meltem Muftuler, The impact of external factors on internal transformation: Turkish structural adjustment process and the European Community, Doctoral thesis, Temple university, Philadelphia, 1992.

خامساً. المجلات والدوريات الاجنبية

1. Lucia Vallecillo Graziatti, the treaty of Rome EEC and EURATOM 1957, ABC research alert Journal, vol. 5, no. 3, 2017.

2. Ali Aybey, Turkey and the European union relations a historical assessment, Ankara Avrups calismalari dergisi, vol. 4, no. 1, 2004.

3. Sebil Mehter and Ileana Tache, Five decades pledge for Turkey Ankara agreement and beyond, Journal of smart economic growth, vol.2, no.4, 2017.

4. Nıgar Goksel, Turkey and democratization in the middle east a tpq exclusive interview with Suleyman Demeril, Turkish policy quarterly, vol 4, no.4, 2005.

5. Ismail Akturk, the relations of Turkey and the European union and the developments in the customs union, İktisadi ve idari Bilimler

6. Pinar Tank, Turkey as a special case for theEU will the Generals retreat from the politics?, SAGE publications, vol. 32, no. 2, 2001.

7. Khash Hemmati Turkey post 1980 coup D'état the rise the fall and the emergence of political Islam, Illumine Journal, vol. 12, no. 1, 2013.

8. Onur Kulac and others, Conservatism and Turkey: Case of Motherland Party, Mediterranean Journal of Social Sciences Journal, vol. 5, no. 7, 2014.

9. Veronika Valer'evna Pronin, Ozalism: Successes and Contradictions of Turkish Neoliberalism, Professional competencies for international university education, vol. 9, no. 2, 2021.

10. Seven Erdogan, the role of Turgut Ozal in Turkey's application to the European Union for full membership in 1987, IMGELEM Journal, vol. 3, no. 5, 2019.

11. Senem Eray, the role of Turgut Ozal in Turkish foreign and economic policy during 1983- 1993, Social science studies Journal, vol. 4, no. 28, 2018.

12. Sara Cohin, A brief history of the Armenian genocide, Social education Journal, vol. 69, no.6, 2005.

13. Asil Kaya, State visit of the president of the republic ofTurkey Kenan Evren to Britain 12- 15 July 1988, Journal of Ango- Turkish relations, vol. 4, no.2, 2023.

14. Abdul Kadır Baharcıcek, Turkish bids for membership, Journal of Academic approaches, vol.1, no.1, 2010.

سادساً. الروابط الالكترونية

1. https://www.kimoneo.com